دور العامل البشري في النزاعات الحدودية (منطقة أبيي نموذجا)

أ.سهام قواسمية
جامعة سوق أهراس

د. حكيمة بوكحيل
جامعة سوق أهراس

أ أسماء قواسمية.
جامعة سوق أهراس

الملخص:

تعد النزاعات الحدودية من الموضوعات المعقدة والشائكة، باعتبارها نزاعات ترتبط بسيادة الدولة على إقليمها، كما ترتبط بهيبة الدولة على الصعيد الدولي؛ إذ أن أي نزاع حدودي بين دولتين يفترض وجود إدعاءات متعارضة بشأن سيادة كل منهما على مناطق الحدود المتنازع عليها. فمنازعات الحدود تعتبر من أقدم موضوعات القانون الدولي، ومن أكثر النزاعات التي عرضت على التحكيم الدولي أو على محكمة العدل الدولية. وقد لعبت هذه الأخيرة دوراً هاماً في تسوية العديد منها مقررة الفصل في النزاع لصالح الطرف الذي يقدم الأدلة القانونية ذات القيمة الثبوتية القاطعة. ولقد أصدرت محكمة العدل الدولية العديد من القرارات القضائية النهائية والملزمة لطرفي النزاع، التي ساهمت في ترسيخ عديد المبادئ والأسس وكذا القواعد القانونية المتعارف عليها في الممارسات الدولية و التي أصبحت مرجعاً أساسياً للفصل في أي نزاع حدودي ينشأ بين دولتين أو أكثر.

كما يعد اللجوء إلى القضاء الدولي من السبل السلمية لحل النزاعات الحدودية بين الدول في حالة توفر الرغبة للدول المتنازعة لنقل قضايا الخلاف إلى محكمة العدل الدولية، وهي حالة قد تبدو حلاً وسطاً يحكم فيها طرف محايد. وبما أن النزاعات الحدودية لها جوانبها القانونية، فمن المؤكد أن يكون لمحكمة العدل الدولية، دورا بارزا في تسوية نزاعات الحدود، لما يتمتع به قضائها من ثقافة قانونية عالية وكفاءة في الكشف عن المبادئ الحاكمة لتسوية ما يثار من نزاعات دولية. وهو الأمر ذاته بالنسبة لقضايا التحكيم الدولي.

من أهم النزاعات الحدودية التي لاقت اهتماما بارزا في المجتمع الدولي، هو النزاع الحدودي بين السودانيتين حول منطقة أبيي الحدودية؛ حيث كان لبعض القبائل الشمالية والجنوبية دورا بارزا في التنازع على النفط في هذه المنطقة، مما جعلنا نعتبر التعايش السلمي بين قبيلة الدينكا نقوك وقبيلة المسيرية من المواضيع الحساسة والمعقدة ، بل هي أكثر قضايا السلم تعقيدا التي تضمنتها اتفاقية السلام الشاملسنة 2005 بسبب عدمالاتفاق بين الطرفين على تحديد منطقة أبيي التي قصد بها " منطقة مشيخات دينكا نقوك التسع " والتي حوّلتسابقا من بحر الغزال إلى كردفان ، والبحثعلى سبل تنمية هذا التعايش بين قبيلة الدينكا نقوك وقبيلة المسيرية الحُمر وإعادته لسابق عهده الذى عرفت به المنطقة في الأزمان الغابرة، كما تمتدويل مشكلة أبيي حديثا ونقل تحكيم الحدود إلى محكمة العدل الدولية بلاهاي.

الكلمات المفتاحية:النزاعات الحدودية، العامل البشري، منطقة أبيي، الدينكا، المسيرية، محكمة التحكيم.

Summary :

Border disputes are complex and thorny issues, as disputes related to the sovereignty of the State over its territory, as well as to the prestige of the State at the international level; any border dispute between two States presupposes conflicting claims about their respective sovereignty over the disputed border areas. the most important border disputes which received prominent attention in the international community, is the border dispute between sudan & south sudan around the border area of Abyei; where some of the northern and southern tribes a prominent role in the conflict on oil in this region, which made us consider peaceful coexistence between the Ngok Dinka and the Misseriya of threads sensitive and complex, it is even more complex contained in the comprehensive peace Agreement for the 2005 year, because of the lack of agreement between these parties to determine the Abyei region, which was intended to "the nine chiefdoms in the area of Ngok Dinka ", which previously transferred from Bahr el Ghazal to Kordofan, and to explore ways to develop this coexistence between the Ngok Dinka tribe and the Misseriya Al-Hamr tribe and return it to the previous era known to the region in ancient times. The problem of Abyei was recently internationalized and the arbitration of the borders was transferred to the International Court of Justice in The Hague.

Keywords: border disputes, human factor, Abyei region, Dinka, Misseriya, Court of Arbitration.

مقدمة:

شهد شمال السودان حالات من النزاعات الحدودية مع جنوبه، حيث تعتبر هذه الحدود خطوطا وهمية تمر عبر مناطق كاشفة لا تحـــددها معالم طبيعية واضحة ومتصلة؛ مما يسهل التسلل من خلالها كما هو الحال بالنسبة للحدود الشرقية للسودان مع اريتريا واثيوبيا وكذلك كينيا ناهيك عن تشاد، حيث تكون الحركة ميسورة للقبائل الحدودية هناك، مما جعل العامل البشري عائق كبير في صعوبة تحديـــد الحـــدود بـــين الشـــمال والجنوب.**فإلى أي مدى كان العامل البشري سببا من أسباب النزاع الحدودي بين شمال السودان وجنوبه حول منطقة أبيي؟**

أولا:دور العامل البشري(قبائل الدينكا نقوك والمسيرية الحمر) في النزاع الحدودي لمنطقة أبيي.

يأتي تعقيد مشكلة أبيي من عدم كفاية الوثائق التي يقدمها كل طرف حول أحقيته بمنطقة أبيي، نتيجة تغير تبعية هذه المنطقة ما بين ولاية كردفان التابعة للشمال وولاية بحر الغزال التابعة للجنوب طيلة القرن العشرين المنصرم، إذ تم تثبيت الحدود ما بين ولايتي كردفان وبحر الغزال في زمن الدولة العثمانية والدولة المهدية من قبل سلطات الحكم الثنائي(البريطاني المصري 1898م-1956)[i].

تقع منطقة أبيي المتنازع عليها فيشمال بحر العرب وهي المنطقة المعروفة بديار المسيرية، وينتمي سكان المنطقة الأصليون إلى قبائل النوبة، وهي من المجموعات الإثنية التي استوطنت في شمال السودان من أقدم العصور وانتشروا في المناطق المجاورة للرقبه الزرقاء، نهر لولو نهر بونق وقبل وصول الدين كان قوك من المناطق الجنوبية الشرقية والبقارة من الشمال الشرقي[ii]. و تقدر مساحة منطقة أبيي بـــ: 25000 كم^2، إذ تقع في إطار الشريط الحدودي الممتد بين إقليمي جنوب السودان وشماله، وتحدها من جهة الشمال والشمال الشرقي ولاية جنوب كردفان (جبال النوبة ومناطق المسيرية)، ومن جهة الشمال الغربي ولاية جنوب دارفور، وتحدها من جهة الغرب ولاية شمال بحر الغزال. ومن الجنوب ولاية واراب و من الشرق ولاية غرب أعالي النيل، وتبعد منطقة أبيي نحو (1600)كم عن العاصمة الخرطوم. كما تقع على بعد (240)كم إلى الجنوب من مدينة المجلد حاضرة قبيلة المسيرية التي تعيش فيها كل من قبيلتي المسيرية الحمر، والدينكانقوك، في الجزء الجنوبي الغربي من ولاية كردفان سابقاً، والمنطقة الجنوبية الغربية من ولاية جنوب كرد فان حالياً[iii].وهي بذلك المنطقة التي تعيش فيها كل من قبيلتي المسيرية الحمر (العجايرة) والدينكانقوك، وتقع تحديدا في الجزء الجنوبي الغربي من ولاية غرب كردفان سابقًا، والمنطقة الجنوبية الغربية لولاية جنوب كردفان حاليا، [iv].

ينحدر سكان منطقة أبيي من قبيلتين رئيستين هما قبيلة دينكا(الإفريقية) وقبيلة المسيرية(العربية) وكلتاهما تتألف من الكثير من العشائر؛والدينكا عموما تنحدر من السلالة النيلية، ومن الناحية الجغرافية فإن سكان قبيلة الدينكا يمتدون شمال مديريات الإقليم الجنوبي (بحر الغزال– النيل الأعلى) وصولاً إلى جنوب كردفان (حول مجرى النيل)، يبدأ إلتحامهم بقبائل المسيرية في منطقة أبيي ، حيث تلتقي إحدى عشائر الدينكا (نقوق) مع إحدى عشائر المسيرية(الحمر). وعشيرة دينكا نقوق هي إحدى أكبر عشائر الدينكا وهي واحدة من أصل 25 عشيرة لشعب الدينكا وتتقسم دينكا نقوق إلى تسع عشائر كالآتي حسب الترتيب الأبجدي : (أبيور – أشاك – واشوين – ألبي – أنيل – بونقو – أنانق قديل – مارينق – منجوار)[v].

إن النزاع الأصلي فيمنطقة أبييكان بين قبائل المسيرية العربية والدينكانقوك الأفريقية على أحقية أي منهما بالمنطقة وفرض سيطرتها وهويتها عليها؛ فالمسيرية تقاتل نيابة عن حكومة الشمال العربية، والدينكا تقاتل نيابة عن حكومة الجنوب[vi].

تنتمي قبائل الدينكا في السودان، إلى المجموعات النيلية التي تقطن جنوب السودان، وتقطن معظم قبائل الدينكا في المناطق الإدارية التابعة لبحر الغزال وأعالي النيل وهم وحدتان إداريتان من أقاليم جنوب السودان، إلا أن هنالك مجموعة واحدة من الدينكانقوك تتبع لإقليم كردفان أحد الأقاليم الشمالية، وقد كان الموطن الأصلي للدينكانقوك في الجزء الشمالي لوادي الزراف حيث اضطروا للهجرة لأسباب مختلفة، وقد ظل دينكا نقوك في موطنهم الأصلي إلى العقد الثالث من القرن التاسع عشر، ونزوحهم باتجاه الغرب إلى مناطق بحر الغزال وجنوب بحر العرب قد كان بسبب الفيضانات التي إجتاحت وادي الزراف في عشرينيات القرن التاسع عشر الميلادي[vii]، تتوزع هذه العشائر على مناطق متفرقة من أبيي، تُسمى لغتهم بالدينكاوية أو (تونقيانق) ومعناها (الناس) أو (القوم) وتتفرع من اللغات النيلية الصحراوية، تُكتب بالأبجدية اللاتينية مع بعض الإضافات، وينعكس نمط معيشة الدينكا على معتقداتهم وممارساتهم الدينية، يؤمنون بإله واحد يعتقدون بأن روحه تتقمص الأفراد ليتحدث من خلالهم؛ تُهيمن حاليا الديانة المسيحية على ثقافة الدينكا، حيثإنتشرت إبّان الانتداب البريطاني للمنطقة في القرن التاسع عشر، وفي فترة الحرب الأهلية نتيجة السياسات البريطانية المتمثلة بعزل الجنوب وتشجيع إعتناق المسيحية فضلا عن تشجيع التبشير للمسيحية والتعليم باللغة الانكليزية. يعمل سكان القبيلة بالرعي والزراعة وصيد الأسماك خلال مواسم الأمطار، وإختلفت مناطق الرعي لهذه القبيلة على مدار الزمن، فقبل عام 1964 كان دينكا نقوك يرعون

ماشيتهم أثناء موسم الأمطار (من جويلية إلى سبتمبر) شمال المجلد من أجل تجنب ذبابة " تسي تسي " وبعد عام 1965 إتجهوا شمالا وصولا إلى أنتيلا Antela وبعد عام 1983 بدأت دينكا نقوك ترعى الحيوانات في الجنوب من بحر العرب،وهذا ما قرّبهم بشكل أكبر من أراضي قبيلة المسيرية[viii].

تأثر دينكان قوك بالإسلام عبر التاريخ خاصة بعد إلتقائهم بالعرب أول مرة في مطلع القرن السابع عشر بعد انتقالهم من جنوب بحر الغزال وبعد فرارهم من جنوب بحر الغزال وقيام الدعوة المهدية في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي ، ظلّت الدينكانقوك في تبعية إدارية لكرد فان خاصة وأن بعضهم يعيش فيها كأقلية وسط الأغلبية الساحقة للقبائل الشمالية المستوطنة في المديرية وهم أغلبهم من القبائل العربية وعلى رأسهم قبائل المسيرية الحمر، أما القبائل النوبية فهم أصحاب المنطقة الأصليون[ix].

لقد سكنت قبائل دينكانقوك منطقة أبيي منذ القرن 18، وترتبط هذه القبائل بصلات قرابة مع قبائل دينكا جنوب السودان، يقدر سكان الدينكا بـــ 11% من مجموع سكان السودان، و 50.4% من سكان جنوب السودان، تحدهم من الشمال والشمال الغربي أراضي يقطنها شعب المسيرية، وهم من البدو الرحل[x].

أما المسيرية فيرجع أصلهم إلى قبائل" جهينة العربية " الذين بدأوا الإستقرار في المنطقة، وكان منهم عرب المسيرية الحمر، المسيرية الزرق، أولاد حميد، الهبانية، المهرية، النفيية والمحاميد، وبحلول تاريخ1765 – 1775كان المسيرية قد إستقروا سلفًا في كرد فان لفترة معقولة مكنتهم من أن يفهموا الأوضاع السياسية لوطنهم الجديد، ومن القبائل التي وجدها المسيرية في وطنهم الجديد هم الداجو، والشات[xi] .

يمثل عرب المسيرية الحمر ب 30% والدينكا 70% وهم الغالبية العظمى لسكان هذه المنطقة[xii].لكن الغالبية العظمي للمسيرية هم عرب رحل (بقارة)؛ تنقسم قبيلة المسيرية العربية في السودان إل يىقسمين هما المسيرية الزرق والمسيرية الحمر، أما المسيرية الحمر فينقسمون إلى (الفلايتة والعجايرة) ، وتعد مسالة أسبقية وصول المسيرية أو دينكانقوك إلي منطقة أبيي والمناطق المجاورة للرقبة الزرقاء ورقبة أمبيرو وبحر العرب من أهم المعايير لحسم النزاع حول ملكية هذه المناطق ؛إلا أن العلاقة كانت ودية بين القبيلتين، و ظلت قبيلتا المسيرية الحمر ودينكانقوك، وقبائل عربية وغير عربية وجنوبية في منطقة أبيي في بوتقة واحدة، وعندما أتى الإنجليز بفكرة المناطق المغلقة، أمروا "كوالأروب"والد "دينقمجوك" بالإختيار بين الإنضمام للجنوب أو البقاء في الشمال فاختار أن يبقي في الشمال، ومن ثمة يوجد تمازج وتصاهر وعلاقات تاريخية جمعت بين قبيلتي الدينكانقوك والمسيرية الحمر، ويزداد هذا التماسك بصورة واضحة في منطقة الميرموقرية أبيي[xiii]؛ وهذا الأمر صعّب ضبط الحدود .

تتمتع هذه القبائل عموما بعلاقات ودية مع بعضها البعض، فعند تأسيس السودان المصري الإنجليزي كانت المسيرية تُقيم في إقليم كردفان، بينما قبائل دينكانقوك فتقيم في بحر الغزال، فالأولى أُعتبرت شمالية والثانية أُعتبرت جنوبية[xiv].وعندما خيّرت الإدارة البريطانية قيادات الدينكا بين أن يظلوا جزءً من مديرية كردفان أو أن يعودوا تابعين لجنوب السودان، قرروا ثلاث مرات وبمحض إختيارهم البقاء في كردفان[xv] .إلا أنه في سنة 1905 ضمت بريطانيا قبائل الدينكانقوك التسعة إلى كردفان[xvi]، ومن هنا تغيّرت الأوضاع بين القبيلتين خاصة مع إندلاع الحرب الأهلية السودانية الأولى(1965 – 1972)؛ حيثتضمنت إتفاقية أديس أبابا لسنة 1972 أحكاما بإجراء إستفتاء بين الدينكانقوك في أبيي حول إنضمامهم أو عدم إنضمامهم إلى المنطقة الجنوبية، لكن باءت هذه الأحكام بالفشل واشتعل فتيل الحرب الأهلية الثانية أوائل الثمانينات[xvii].

ثانيا: مدى قدرة التسوية القانونية لأزمة أبيي على التغلب على العامل البشري كسبب رئيسي للنزاع في المنطقة.

لقد ظلت منطقة أبيي ولمئات السنين منطقة تمازج واتصال بين قبيلة المسيرية وقبيلة الدينكانقوك، وقد أكدت جميع مؤتمرات الصلح بين القبيلتين ذلك، آخرها إتفاقية الأبيض للسلام التي أبرمت عام 1983 ،واستمر الوضع على ماهو عليه إلى أن جاءت ثورة الإنقاذ الوطني في 30جوان1989؛ وفي سنة 1994عندما تم إعتماد النظام الإتحادي، أصبحت أبيي محافظة في نفس رقعة مجلس منطقة أبيي القديم مع بعض التعديلات، وظلت المنطقة محل اللنزاع لفترة طويلة ، واتخذ النزاع طريق آخر حيث مر بثلاثة مستويات: إنتقل النزاع من طابعه التقليدي بين القبائل إلى صراع سياسي، ثم إلى صراع دولي، حيث تم تدويل القضية بالقول أنها قضية إسترقاق العرب للدينكا[xviii] .

لقد هيمن الشمال على الموارد النفطية منذ اكتشافها في أبيي، لذلك إتّسمت العلاقة بالتوتر المستمر بين الشمال والجنوب حيال مسالة النفط بالمنطقة مما جعلها بؤرة توتر بين الجانبين منذ بدايات النزاع. لكن هذا النزاع لم يقتصر على الشمال والجنوب فقط بل تعدى إلى نزاع بين الجنوبيين أنفسهم، في منطقة المركز الرئيس لإنتاج النفط التي تقطنه قبيلة المسيرية العربية وقبيلة الدينكانقوك التابعة للحركة الشعبية[xix].

سنة 1972 نوقش الوضع كما سلف الذكر وعقدت حكومة نمير بإتفاقية أديس أبابا مع حركة تحرير جنوب السودان أبيى، ولذلك راجعت السلطات تاريخ المنطقة حيث وجدت أن العرب سبق واستقروا قبل قبيلة الدينكانقوك ليس فقط في المناطق العربية الحالية، بل أيضًا في عمق منطقة قبائل الأنقوك. وقد ورد أول موقف رسمي لحكومة السودان في ما يتعلق بأبيي في إتفاقية الخرطوم للسلام في سنة 1993، التي تنص على أن يكون هنالك مؤتمر يخص أبيي، وفي فبراير 2000 م أدرجت حكومة السودان بجدول الأعمال لدى الإيغاد IGADالموقف التالي الذي كان مبنيًا على إتفاقية الخرطوم للسلام وجاء فيهامايلي:

أبيي موطن دينكانقوك والمسيرية وغيرهما ليست جزءًا من الجنوب، ولقد ظلت الحركة تؤيد بصورة تقليدية إستفتاء لدينكانقوك في أبيي . وجاء من خلال تداول قضية أبيي، توقيع الإتفاقية الإطارية بين حكومة السودان والحركة الشعبية في مشاكوسبكينيا في 20جويلية 2002وهي الوثيقة الأساسية التي بُنيت عليها إتفاقية السلام الشامل، ولأن الوثيقة إستندت إلى حدود الشمال وفقًا لحدود سنة 1956، فإنه المتشر لموضوع أبيي، وحينما تم توقيع إتفاق السلام الشامل وملحقاته وحدوث تنفيذه بشكل نهائي في جانفي2005، فقد جاءت به وثائق ذات صلة بموضوع أبيي، بروتكول حل النزاع على منطقة أبيي – نيفاشا 26 ماي 2004، ويضم البروتكول تسع مواد أساسية تضم نقاطًا فرعية الوثيقة الثانية هي المسماة ملحق أبيي – التفاهم حول مفوضية حدود أبيي، وهي الملحق الذي يوضح كيفية تكوين مفوضية حدود أبيي بالتفصيل وقد تم التوقيع عليها في 17/ 12/ 2004.[xx] .

لقد واجهت مرحلة التفاوض على عقدإتفاقية السلام الشامل في نيفاشا عام 2005 عدّة إشكالات، مما تطلب عقد برتوكول خاص بأبيي ضُمّن في الإتفاقية ، حيث جاء فيها أنه دون المساس بمواد إتفاقية تقاسم الثروة يتم تقسيم صافي عائدات نفط أبيي خلال الفترة الإنتقالية على النحو التالي:

50% من العائدات الى الحكومة القومية.

42% من العائدات الى حكومة جنوب السودان.

2% من العائدات الى منطقة بحر الغزال.

2% من العائدات الى غرب كردفان.

2% دينكا نقوق.

تمنح 2% لقبائل المسيريه.

أما بخصوص رسم الحدود الجغرافية فقد نصت الإتفاقية على أنه تُقيّم رئاسة الجمهورية "لجنة حدود أبيي لتُحدد وترسم الحدود في مشيخات دينكا نقوق التسع التي، حُولت إلى كردفان سنة 1905 والمشار إليها هنا بإسم منطقة أبيي؛ و بخصوص سكان منطقة أبيي فهمأبناء مجتمع دينكا نقوق والسودانيون الآخرون الذين يقيمون بالمنطقة. كما نصت الإتفاقية على تشكيل مفوضيةإستفتاء أبييحيث تشكل الرئاسة هذه المفوضية لتشرف على الإستفتاء في أبيي بالتزامن مع الإستفتاء الذي سيُجرى في جنوب السودان وتحدد الرئاسة تشكيل هذه اللجنة. و يجري المقيمون في أبيي إقتراعاً منفصلاً وتشمل خيارات الإقتراع بغض النظر عن نتائج إستفتاء جنوب السودان، إحتفاظ منطقةأبيي بوضعها الإداري الخاص في الشمال وتكون جزء من بحر الغزال[xxi].

لكنه نتيجة لعدم إتفاق الطرفين رفعت كل من حكومة الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السودان في ديسمبر 2008 نزاعهما حول حدود هذه المنطقة إلى محكمة التحكيم بلاهاي[xxii]. حيث أنه فور توقيع إتفاقية خارطة الطريق بشأن أبيي بتاريخ 08 جوان 2008، وفي يوم الثلاثاء 10 جوان 2008قام رئيس الجمهورية عمر البشير بتكليف لجنة لتمثيل حكومة السودان في التحكيم حول ترسيم حدود أبيي، التي قرّرت خارطة الطريق المبرمة بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية، الذى يجرى بلاهاي تحت إشراف هيئة محكمة التحكيم الدائمة، حيث كانت مهمة لجنة التحكيم تحديد ما إذا تجاوز خبراء مفوضية ترسيم حدود أبيي صلاحياتهم الممنوحة لهم بموجب إتفاقية السلام الشامل أملا، وهي تحديد وترسيم حدود منطقة مشيخ اتدينكانقوك التسع التي تم تحويلها لكردفان سنة 1905كما هو مبين في بروتكول أبيي، كما تم تكرار ذلك في ملحق أبيي وحدود صلاحيات مفوضية ترسيم حدود أبيي وقواعد إجراءاته، وقد إتفق الطرفان أن القرار إذا لم يكن متوافقًا مع قواعد إجراءات المفوضية فإنه

لن يكون نهائيًا وملزمًا، وهذا بالتحديد ما حدث في هذه الحالة مضافًا لذلك موافقة الطرفين على إحالة الأمر للتحكيم لدى المحكمة للإجابة على " ما إذا تجاوز خبراء المفوضية أم لا[xxiii].

حيث حسمت المحكمة بتقليص مساحة المنطقة ومن ثم منع الخرطوم من السيطرة على الحقول النفطية، حيث قبل الطرفان هذا القرار، كما قررت المحكمة إعادة ترسيم الحدود الشمالية والشرقية للمنطقة[xxiv] .

أصدرتمحكمةالتحكيمالدائمةفيلاهايبتاريخ22 / 07/ 2009 قرارها بترسيم حدود منطقة أبيي وقرّرت المحكمة ترسيم الحدود الشرقية والغربية للمنطقة بعد تأكيدها على أن لجنة الخبراء تجاوزت تفويضها، ومنحت المحكمة بذلك حقول النفط فيه جليج لشمال السودان، مع إبقاء بعض الحقول للجنوب، وذكرت المحكمة أن الحدود الجنوبية لمنطقة أبيى ستكون كما ورد في تقرير الخبراء، بينما ستكون الحدود الشمالية كما جاء في تقرير لجنة الخبراء والتي حددتها بالأراضي الممتدة من حدود كردفان – بحر الغزال شمالا[xxv] . حيث جاء قرار التحكيم السالف الذكر وسطيًا أرضى طرفي النزاع الذين أكدا إلتزامهما بتطبيق قرار المحكمة، كما تمكّنت المحكمة من الوصول إلى قرار يقضي بعودة الحدود الجغرافية لمنطقة أبيي التي ضُمت إلى ولاية كردفان سنة 1905 إلى ما كانت عليه سنة 1956. فأصبحت المنطقة لها وضع إداري خاص يُشرف عليها طاقم مسؤولين من الشمال والجنوب[xxvi] .

أما عن الجهود التي بذلتها الدولة بشأن مسألة تقرير المصير لجنوب السودان خاصة المادة 222 من الدستور الوطني الانتقالي، التي تنص على إجراء إستفتاء بشأن تقرير المصير، فقد أحيلت مشكلة أبيي فيهاإلى التحكيم الدولي، ومن ثم أحيلت قرارات لجنة الخبراء إلى محكمة التحكيم الدولية التي أصدرت قرارها. وعملت الحكومة على قبول كافة الأطراف للقرار وضمان التعايش السلمي بالمنطقة. كما عمل الشركاء على وضع مسودة بين الجانبين حول الإستفتاء، وما زال هنالك إختلاف داخل الفريق الجنوبي على من الذي يحق له الإستفتاء،مع إصرار المؤتمر الوطني على أنه يحق لكل جنوبي في الشمال أو الجنوب الإشتراك في الاستفتاء، إلا أن الحركة الشعبية مُصرة على أن هذا الحق مكفول للجنوبيين الموجودين في جنوب السودان، وظلت المشاورات جارية بين الطرفين للوصول إلى صيغة توفيقية؛ بعدها تعهّد رئيس الدولة أكثر من مرة بإجراء الإستفتاء في موعده المحدد في سنة 2011 وتكوين لجنة للإستفتاء بعد صدور القانون مباشرة؛ وأكد السودان هذا الموقف للإدارة الأمريكية في حواره معها عبر مبعوثها حول هذا الموقف، وكذا المجموعة الأوروبية والإتحاد الأوروبي في بلجيكا[xxvii].

الخاتمة:

تشكل النزاعات الحدودية واحدة من اخطر المشكلات التي تهدد الامن والسلم الدوليين، نظرا لعدم دقة تعيين وترسيم الحدود بين معظم دول العالم، الأمر الذي أدى إلى نشوب نزاعات حدودية وإقليمية كثيرة، وصلت معظمها إلى المواجهة العسكرية خاصة في إفريقيا؛ وهو ما يستوجب الإسراع في ترسيم هذه الحدود.

النتائج:

– تعتبر أزمة أبيي من أهم المشاكل الحدودية وأكثرها تعقيدا بين شمال السودان وجنوبه، سواء قبل إنفصال الجنوب أو بعده، نتيجة لتظافر مجموعة من العوامل يأتي في مقدمتها العامل البشري.

– إن منطقة أبيي منطقة غنية جدا بالنفط الذي يعتبر أهم الموارد المعدنية في دولة فقيرة مثل السودان، وكذا المياه الجوفية والسطحية التي تزخر بها، مما جعلها منطقة ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة لمعظم القبائل، التي جعلتها منطقة نزاع حدودي.

– إعتبرت حكومة السودان أن لجنة ترسيم الحدود قد تجاوزت صلاحياتها فتم إحالة الملف إلى محكمة العدل الدولية، التي أعادت رسم حدود منطقة أبيي وقلّصت مساحة هذه المنطقة التي يطالب بها الجنوبيون كلها.

التوصيات:

–يجب على الدولأن تُوثّق حدودها في معاهدات دولية مرفقة بخرائط تكون جزءً لا يتجزأ من هذه المعاهدات، وأن يتم النص على ذلك ضمن بنود المعاهدة، حتى يمكن الإحتجاج بها عند اللزوم، مادامت المحاكم الدولية تميل ألى هذا النوع من الخرائط بحجة تعبيرها عن الإرادة المشتركة للأفراد.

–يجب على الدولة أن تراقب كل ما ينشر ويطبع من خرائط في الدول المجاورة لها، مخافة أن تقوم الدول بتصميم خرائط تتضمن أجزاء من إقليم الدولة وتعمل على ترويجها في الأواسط الدولية، ومع مرور الوقت تدعي بأن هذه المنطقة أو تلك تابعة لها، بحجة أن الدولة المعنية لم تحتج على وجود مثل هذه الخرائط.

---

[i] – أنظر، ابراهيم ناجي الشباني:" مشكلة ابيي بين شمال السودان وجنوبه، دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة كلية التربية الاساسية، جامعة بابل، العدد 16، جوان 2014، ص 80.

[ii] – أنظر، معاذ عبد الله حاج الأمين: " التأثير السياسي على التعايش السلمي بين الدينكا نقوك والمسيرية بمنطقة أبيي "، مجلة العلوم الانسانية والاقتصادية، العدد الأول، جويلية 2012، ص 81.

[iii] – أنظر، محمد عبد المجيد عبد الباقي:" الصراع الدولي والاقليمي على النفط في منطقة ابيي وابعاده المستقبلية على الخريطة الجيوسياسية للسودان"، مجلة الأستاذ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الثالث، بغداد، 2015، ص 265.

[iv] – أنظر، معاذ عبد الله حاج الأمين: " التأثير السياسي على التعايش السلمي ..... "، مرجع سبق ذكره، ص 80.

[v] – مذكرة الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان إلى المحكمة الدولية في لاهاي الخاصة بتحكيم ابيي في 18 ديسمبر 2008، الفقرة 150، نسخة الكترونية، 2008.

[vi] – أنظر، محمد عبد المجيد عبد الباقي:" الصراع الدولي والاقليمي على النفط ....."، مرجع سبق ذكره، ص 263.

[vii] – أنظر، معاذ عبد الله حاج الأمين: " التأثير السياسي على التعايش السلمي ....."، مرجع سبق ذكره، ص 81.

[viii] – أنظر، ابراهيم ناجي الشباني:" مشكلة ابيي بين شمال السودان وجنوبه، دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة كلية التربية الاساسية، جامعة بابل، العدد 16، جوان 2014، ص ص 78، 79.

[ix] – أنظر، معاذ عبد الله حاج الأمين: " التأثير السياسي على التعايش السلمي ....."، مرجع سبق ذكره، ص 82.

[x] – أنظر، محمد عبد المجيد عبد الباقي:" الصراع الدولي والاقليمي على النفط ....."، مرجع سبق ذكره، ص 268.

[xi] – أنظر، معاذ عبد الله حاج الأمين: " التأثير السياسي على التعايش السلمي ....."، مرجع سبق ذكره، ، ص 80.

[xii] – أنظر، محمد عبد المجيد عبد الباقي:" الصراع الدولي والاقليمي على النفط ....."، مرجع سبق ذكره، ص 268.

[xiii] – أنظر، معاذ عبد الله حاج الأمين: " التأثير السياسي على التعايش السلمي ....."، مرجع سبق ذكره، ، ص 83

[xiv] – أنظر، محمد عبد المجيد عبد الباقي:" الصراع الدولي والاقليمي على النفط ....."، مرجع سبق ذكره، ص 268.

[xv] – أنظر، معاذ عبد الله حاج الأمين: " التأثير السياسي على التعايش السلمي ....."، مرجع سبق ذكره، ، ص 79.

[xvi] – في سنة 1905 أصدرت السلطات البريطانية قرارا حول تبعية موطن السلطان أروب زعيم الدينكا نقوق ، التي كانت تسكن منطقة أبيي ؛ حيث جاء هذا القرار بنقل موطن قبائل الدينكا نقوق الذي يقع في بحر العرب إلى مديرية كردفان ، بسبب شكاوى الدينكا حول غارات المسيرية الحمر، حيث حوّلت السلطات البريطانية المشيخات التسع لدينكا نقوق من ولاية بحر الغزال إلى ولاية كردفان ، وبقيت دينكا نقوق تدفع الضرائب مباشرة إلى حكومة كردفان إلى غاية سنة 1940، أنظر:

- Abyei Boundaries Commission report, part 1, 14 July 2005, p15.

[xvii] – أنظر، محمد عبد المجيد عبد الباقي:" الصراع الدولي والاقليمي على النفط ....."، مرجع سبق ذكره، ص 268.

– لقد نصت إتفاقية أديس أباباعلى أن منطقة أبيي تابعة للجنوب ، الأمر الذي أثار قبائل المسيرية العربية باعتبار منطقة أبيي موطنهم، فهم يقون أكثر من 08 أشهر في هذه المنطقة، إضافة إلى أن الإتفاقية هدّدت حدود الرعي خاصتهم ولعل الخلاف على الحدود القبلية كان أحد أسباب الحرب كما ذكرنا، والرعاة عادة لا يلتزمون بالحدود الإدارية وإنما تبقى تنقلاتهم بحسب وفرة المراعي، مما حدا بالحكومة إلى تعديل الإتفاقية بوضع بند إجراء إستفتاء حول وضعية المنطقة الإدارية، إلا أن هذا الإستفتاء لم يُجرَ، وبقيت الإتفاقية مُعطّلة و لم تحل مشاكل الجنوب، مما هيأ للحرب الأهلية الثانية من سنة 1983 إلى سنة 2005 . أنظر، ابراهيم ناجي الشباني:" مشكلة ابيي بين شمال السودان وجنوبه، دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة كلية التربية الاساسية، جامعة بابل، العدد 16، جوان 2014، ص 83.

[xviii] – أنظر، معاذ عبد الله حاج الأمين: " التأثير السياسي على التعايش السلمي ....."، مرجع سبق ذكره، ، ص 85.

[xix] – أنظر، محمد عبد المجيد عبد الباقي:" الصراع الدولي والاقليمي على النفط ....."، مرجع سبق ذكره، ص ص 270، 271.

[xx] – أنظر، معاذ عبد الله حاج الأمين: " التأثير السياسي على التعايش السلمي ....."، مرجع سبق ذكره، ، ص – ص 85 - 87.

[xxi] –أنظر البنود، 03، 05، 06، 08 المتعلقة بـــــــ: الإيرادات المالية، تحديد الحدود الجغرافية، سكان المنطقة، مفوضية إستفتاء أبيي تباعا، التي جاءت تحت عنوان: مبادئ الإتفاق بشأن أبيي، ضمن المقترح الذي قدمه المبعوث الأمريكي الخاص السناتور جون دان فورث إلي السيد النائب الأول علي عثمان محمد طه، وإلى الدكتور جون قرنق رئيس الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في 19 مارس 2004 ، حيث أعلن الطرفان إتخاذهما هذه المبادئ أساساً لحل النزاع بشأن أبيي؛ أنظر في ذلك إتفاقية السلام الشامل لسنة 2005، الموقعة بتاريخ: 09 جانفي 2005، ص ص 68، 69.

[xxii] – أنظر، محمد عبد المجيد عبد الباقي:" الصراع الدولي والاقليمي على النفط ....."، مرجع سبق ذكره، ص 271.

[xxiii] – أنظر، معاذ عبد الله حاج الأمين: " التأثير السياسي على التعايش السلمي ....."، مرجع سبق ذكره، ، ص 89.

[xxiv] – أنظر، محمد عبد المجيد عبد الباقي:" الصراع الدولي والاقليمي على النفط ....."، مرجع سبق ذكره، ص 271.

[xxv] – أنظر، معاذ عبد الله حاج الأمين: " التأثير السياسي على التعايش السلمي ....."، مرجع سبق ذكره، ، ص 90.

[xxvi] – أنظر، محمد عبد المجيد عبد الباقي:" الصراع الدولي والاقليمي على النفط ....."، مرجع سبق ذكره، ، ص 273

[xxvii]- CCPR/C/SDN/CO/3/Add.1: human rights committee, consideration of reports submitted by states parties under article 40 of the convenant, sudan, information received from sudan on the implementation of the concluding , observations of the human rights committee , 18 december 2009.